



العراق | USAID

من الشعب الأمريكي

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية / العراق

الخطة الإستراتيجية الانتقالية (2006-2008)

الخلاصة

وضعت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية استراتيجية جديدة للانتقال خاصة بالعراق تؤمن التركيز على القضايا الاساسية ، منها معالجة الاسباب الجذرية لعدم الاستقرار ، ووضع الاسس اللازمة لبناء عراق مزدهر. وتساعد على الانتقال من المدى القصير ل توفير الخدمات الاساسية الى خطط متكاملة طويلة الاجل يقودها العراقيون. ان الهدف الاساسي للوكالة الامريكية للتنمية الدولية هو المساهمة في الاستقرار والامن كجزء من الاستراتيجية الوطنية لحكومة الولايات المتحدة للنصر في العراق.

ان إستراتيجية الوكالة الامريكية للتنمية الدولية هي عنصر اساسي في خطة الولايات المتحدة للنصر في العراق. و تأكيد على الاستجابة والاستدامة ، كما و تدعو الاستراتيجية الجديدة لتوسيع دورها في دعم مراكز الاستقرار ، ارساء أسس النمو الاقتصادي ، وبناء القدرات الوطنية. ان هذه الجهود وعلى المدى القصير ستساعد على استقرار المناطق التي تأثرت بالتمرد والتخفيف من جهود المتمردين الداعي ل لتجنيد. وعلى المدى الأطول ، انشاء المؤسسات الديمقراطية وادامة التنمية الاقتصادية والتي سوف تشكل اسس مستقرة من اجل عراق مستقر، ديمقراطي ومزدهر.

الاستراتيجية الوطنية للانتصار في العراق

اطلق الرئيس الاستراتيجية الوطنية للنصر في العراق في 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2005 ، حدد فيها نهج متكامل على ثلاثة مسارات عريضة تضم جميع جهود الحكومة الامريكية والتي تعمل بالتنسيق مع الحكومة العراقية والمجتمع الدولي.

• المسار الامني التشديد على تطوير قدرة العراقيين على تأمين بلدهم. وهو يدعو الى تطهير المناطق من سيطره العدو مع البقاء في وضع الهجوم وحرمانها من الملاذ الآمن، مساعدة المناطق المحرره من خلال دعم الحكومات المحلية و قوات الامن العراقية، وبناء قدرة المؤسسات المحلية على تقديم الخدمات ، وتعزيز سيادة القانون و المجتمع المدني.

• المسار الاقتصادي سيساعد الحكومة العراقية على وضع اسس سليمة من اجل اقتصاد ذا صدى و ذاتي مع القدرة على تقديم الخدمات الاساسية. الاستراتيجية الوطنية تدعو إلى إعادة البنية التحتية الاساسية ،

ذاتي الاكتفاء في المستقبل وبناء قدرات المؤسسات العراقية لكي تتمكن من العودة و الانضمام الى المجتمع الاقتصادي الدولي ، وتحسين مستوى الرفاهية العام لجميع العراقيين.

• المسار السياسي ويعمل على صياغة الميثاق الوطني بدعم واسع للحكم الديمقراطي. وهو يقوم على ال جهود من اجل عزل المتمردين و اظهار مصلحة جميع العراقيين في عراق ديمقراطي ،بالاضافة الى اشراك العراقيين خارج العملية السياسية وتوسيع المشاركة السياسية وبناء مجتمعات مستقرة وتعدديه ومؤسسات وطنية فعالة التي يمكن ان تحمي مصالح جميع العراقيين.

مساهمة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في الاستراتيجية الوطنية

تعمل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية على تعزيز الاستقرار لاستمرار مواكبة التنمية وبناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي. الاعتراف بأن الجماعات المتمردة تنقض على فريستها من السكان المحرومين ، هذه الاستراتيجية سوف تساعد الحكومة العراقية على تلبية احتياجات مواطنيها ووضع اسس المستقبل مبنية على مؤسسات ديمقراطية قوية واقتصاد قوي.

الهدف الاستراتيجي الاول: المسار الامني - تركيز الاستقرار في المدن الاستراتيجية

ان استراتيجية الوكالة الامريكية للتنمية الدولية الانتقالية تؤكد على الاستقرار في المدن الاستراتيجية وتحسين قدرة الحكومات المحلية على تقديم الخدمات. ومن خلال العمل في المدن الاستراتيجية ، تقوم هذه البرامج على دعم الامن والمبادرات السياسية لمساعدة المجتمعات لكي تبقى حرة من تاثير المتمردين وذلك من خلال توفير الفرص الاقتصادية للسكان المحرومين و مساعدة المؤسسات المحلية لتقديم الخدمات، وتعزيز سيادة القانون والمجتمع المدني. سوف تعمل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بالتنسيق مع حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق للمساعدة في استقرار المناطق الرئيسية المدنية وذلك بتنفيذ برامج الاستجابة السريعة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. و ربط الاستقرار بالتنمية لتقليل حوافز العنف وادراج المدن الرئيسية في المبادرات الانمائية الطويلة الاجل.

استقرار المدن الاستراتيجية

أن أول جزء من استراتيجية الوكالة الامريكية للتنمية الدولية يرتكز على دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي للمجتمعات التي تآثرت من العنف. ان البرامج المركزة ما بعد مرحلة انتهاء الصراع سوف تعزل المتمردين اكثر عن بقية السكان وسوف تعمل على زيادة الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية من خلال توفير مزيد من فرص العمل المحلية ، وتحسين تقديم الخدمات الاساسية. واستنادا الى الدروس المستفادة من البرامج السابقة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية تقوم

• الوظائف القصيره الأجل والطويلة لأجل إعادة تأهيل البنية التحتية ستوفر للشباب العاطلين عن العمل-والذين غالبا يكونون عادة ارضا خصبة للتجنيد من قبل المتمردين- فرص العمل والنهوض الاقتصادي. استعادة البنية الاساسية الحضريه ، بما في ذلك انابيب الصرف الصحي وامدادات المياه ، سوف تظهر للعراقيين تحسنا ملموسامتزامنا مع توفر الاسس للتنمية المحلية.

• أن البرامج سوف تعمل عن كثب مع أعضاء المجالس المحلية ، والمساعدة على بناء القدرات المؤسسيه واعادة الخدمات الاساسية . على مستوى البلديات ، او تقديم دعم المشاريع الرئيسية ، مثل الحي والنظافه وجمع القمامه ، وان اصلاح الهياكل الاساسية تمثل سبل بناء الثقة والقدرة ، لكي تتبعها جهود أكبر

• ستواصل الوكالة على دعم برامج المجتمع المحلي والتي تعزز الحوار وصنع القرار من خلال الجمع بين مختلف فئات المجتمعات المتنازعة. بالاضافة الى دعم برامج اذاعيه تعالج قضايا الصراع والجماعات والافراد لتعزيز التعاون.

تحسين الخدمات المحلية والحكومة المحلية

إن العمل من خلال فرق التعمير ، سوف يساعد على تنمية برامج مساعدة مجالس المحافظات والمجالس المحلية بالاضافة الى بناء القدرة على تقديم الخدمات الاساسية كالطاقة والمياه معالجة المياه الصرف الصحي والاستجابة لمطالب ناخبهم. إن تحسين الاداء سوف يعزز مستوى المعيشة للمواطن العراقي العادي، وستعزز شرعيه المحافظه والحكومات المحلية. وكذلك تركز البرامج على تقوية الهيكل التنظيمي وتطوير نظم الادارة المالية ، وانشاء هيئة لصنع القرارات المحلية. كما وان فرق التعمير ستعمل ايضا مع الوزارات الوطنية لتوفر بشكل افضل الخدمات الاساسية .

مواصلة دعم المجتمعات العراقية

ان التركيز على المناطق المعرضه للصراعات من خلال جهود الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سوف تساعد على زيادة فرص العمل ودعم جماعات العمل المجتمعي ، وتشجيع مشاركة المواطنين على المباشرة في اعادة تأهيل العراق. اضافة الى دعم الجهود المبذولة محليا ومساعدة المجتمعات المحلية في العمل معا نحو تحقيق أهدافها ، ان هذه الجهود تشجع على التعاون بين الطوائف وبناء القدرات. لقد اثبتت برامج تطوير العمل المحلية نجاحها في تحسين البنية الأساسية وملبية الاحتياجات الملحة مثل تأمين مياه الشرب ومساعدة المواطنين على تنظيم ومعالجة مشاكل الحكم على المستوى المحلي. إن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سوف تركز على تطوير المهارات الدفاعية لاعضاء المجتمع المدني ، بما فيها

الهدف الاستراتيجي الثاني: المسار الاقتصادي - توسيع فرص القطاع الخاص

إن النمو الاقتصادي وقوى القطاع الخاص امر حيوي لمواجهة الفقر وعدم الاستقرار في العراق. إن استراتيجيه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لمساعدة الحكومة العراقية في استعادة النمو الاقتصادي والتنمية ، واصلاح المؤسسات العراقية الاساسية وممارساتها وبناء قدرات المؤسسات العراقية لضمان النمو الطويل الاجل وتحسين الرفاهية العامة لجميع العراقيين. ان في هذه الاستراتيجية زيادة فرص الوصول الى الخدمات المالية وتحسين القدرات الزراعية ، والخصصه وتنمية الاعمال. و برامج ستعزز قدرة العراقيين على الوصول القروض الضرورية والخدمات المالية مما يضمن الوصول الى الفرص الاقتصادية التي تغذي النمو. وفي القطاع الزراعي ، الذي يعد أكبر مصدر لفرص العمل في العراق وامكانيه حل الاحتياجات الغذاءيه حيث يتلقى مسؤولين في الوزارة الدعم الفني والتدريب على الآلات الزراعية والممارسات الحديثة. ومن اجل تشجيع التجارة والاستثمار تقوم الوكالة على وضع اطار تشجيع الاستثمار لتشجيع التجارة والاستثمار وما زالت تدعم انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية. وستعزز الوكالة على تنمية القدرة الانتاجية في القطاع الخاص والهيئات التجارية والشركات والجمعيات الحكومية عن طريق خلق الأفكار الجديدة والتقنيات وطرق لادارة اعمالهم ، مما سيساعد على ارساء اسس قوية لاقتصاد السوق.

زيادة فرص الوصول الى الخدمات المالية

إن استراتيجيه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية الجديدة تستند الى العلاقة الايجابية بين تطبيق النظام المالي والنمو الاقتصادي. إن التحول من اقتصاد مركزي ومملوك للدولة والذي هو ضروري لتأسيس سوق الائتمان ولاستجابة للمستثمرين المحليين والدوليين ورجال الاعمال. إن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سوف تساعد لعي التخلص من البنوك المملوكه للدولة من خلال العمل مع المؤسسات المالية العراقية لزيادة التوعيه ، والكفاءه وتنوع الانتاج ، والوصول الى أفضل التطبيقات. ان وجود سوق مالي سليم سيساعد على بناء الثقة في

تعزير قدرة العراقيين في الحصول على القروض هو مكون أساسي آخر لنمو الاقتصاد. حيث تعتمزم الوكالة على تقديم المساعدة لمقدمي الخدمات المالية بشكل اولي الى استهداف اكثر الراغبين بالحصول على الموارد بين رجال الاعمال العراقيين الصغار والمتوسطين وقادة الاعمال من خلال القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الصغيرة.

تعزير القدرة الانتاجية الزراعية

إن القطاع الزراعي اكبر مصدر للعمل في العراق ، لكنه مليء بعمال ذوي مهارات قليلة مع مشاركة صغيرة في النمو الاقتصادي للبلد. ان المعونات الواسعة قد اخلت بوضع الاسواق ومنعت تعزير استثمارات القطاع الخاص . ان برامج الوكالة تواصل تقديم المساعدة الزراعية الى المزارعين وموظفي الارشاد. كما وان هناك برامج اضافية مع وزارة الزراعة لتوفير التدريب والمساعدة التقنيه في مجال وضع السياسات المائيه المستدامة وادارة الموارد وبناء القدرات وادارة الموارد الطبيعيه العراقية.

الخصمه وتشجيع تنمية الأعمال

إن خلق اطار عمل ليتمكن العراق من المشاركة في الاقتصاد العالمي ، من خلال الدعم الملائم للاستثمار الاجنبي في العراق هو امر حاسم لتحقيق نمو طويل الاجل. حيث ان الوكالة تدعم العراق في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. من خلال بناء قدرات الجمعيات والمؤسساتالسياسة والحكومية للمشاركة في التجارة الدولية. ووضع اطار لتشجيع الاستثمار. ان حكومة العراق سوف تستمر في تلقي دعم عملية خصمه الاصول المملوكة للدولة ، وهي خطوة حساسة لكنها تمثل تحرك ضروري لزيادة دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في العراق. ان برامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سوف تعمل على تقديم المساعدة الفنية والتدريبية لجمعيات الاعمال العراقية ومؤسسات التمويل الصغيرة ، والجموعات التي تساعد على تبادل المعارف وافضل التطبيقات لضمان امتلاك لقطاع الخاص العراقي الادوات الضرورية للنمو.

تقدم سياسة الدعم والرقابة والشفافيه والاصلاحات

تقوم الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بدعم سياسة التنمية والقانونية والتنظيمية التي تمكن القطاع الخاص من اجل النمو. كما توفر الوكالة المساعدة لتطوير العمليات الاداريه مثل التجارة والملكيه والتسجيل العقاري ، وبما يعزز الشفافيه القانونية الى تحسين فهم الجمهور للقوانين والانظمه. كما وتعالج القضايا العامة المتعلقة بالبرامج الكثيرة المدعومة ماليا في العراق والتي تعتبر ضرورية لمساءلة الحكومة وشفافية ادائها. إن نظام التوزيع العام يضع عبئا

الهدف الاستراتيجي الثالث: المسار السياسي - بناء القدرات الوطنية

في اطار الاستراتيجيه الجديدة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية، واصلاح السياسات ستركز على تطوير مؤسسات وطنية فعالة، ودعم القدرات الوطنية. ان برامج الوكالة سوف تظهر لجميع العراقيين بأن لهم مصلحة في عراق ديمقراطي، وان اشراك العراقيين في بناء العملية السياسية، والإسهام في بناء مؤسسات وطنية فعالة. بالتنسيق مع وكالات حكوميه اخرى تابعة للولايات المتحدة، سوف تساعد الوكالة الامريكية للتنمية الدولية الحكومة الوطنية على تحسين عملياتها في صميم مهام الادارة العامة بما فيها الموارد البشريه، تكنولوجيا المعلومات وادارة الموارد وتحقيق الاهداف من خلال سياسة الاصلاح والتدريب من خلال التجارب. كما ان هناك برامج أخرى ستوسع الدعم للميزانيه والمسائل المالية، والت سوف تساعد على تحسين وضع الميزانيه، وتحصيل الايرادات، والتنبؤ بالنفقات الماليه والادارة.

تطوير القدرات والوظائف الاساسية للمؤسسات الوطنية

سوف تقوم الوكالة الامريكية للتنمية الدولية على بناء قدرات المؤسسات الوطنية. وان دعم الادارة العامة لمراكز التدريب يضع الاساس للاصلاح الخدمة المدنيه، وبناء القدرة العراقية على تنفيذ السياسة العامة وتقديم الخدمات. ان هذه البرامج تشمل تطوير النظم الاداريه داخل الوزارات وكذلك في الخدمة والعمل والتدريب لكبار الموظفين وموظفي المستوى المتوسط. ان النظم الرئيسية سوف تبدأ بالعمل في وزارات مختارة، ومن ثم سوف يتم توسيع البرنامج ليشمل وزارات ومؤسسات عامة الاخرى. كما سيقدم الدعم لتعزيز قدرة المجلس التشريعي في مجالات مثل سن القوانين، والتمثيل، والاشراف التنفيذي.

دعم ميزانيه التنمية

لكي يتأهل العراق لمساعدات صندوق النقد الدولي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، يحتاج الى إظهار قدرة متزايدة على صنع سياسات

المواضيع الشاملة والمتقاربه

ان التخطيط الاستراتيجية الوكالة الامريكية للتنمية الدولية يركز على الاستدامة والاستجابة والشفافيه والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في بناء عراق مستقر ومزدهر.

الاستدامه وبناء القدرات

لقد صممت الانشطه بحيث تمكن المؤسسات العراقية والمجتمعات والافراد من امتلاك المبادئ والطرق والفوائد. ان المشاريع التي تتضمن تشييد البنية التحتية والاصلاح واجراءات توفير الخدمات التي تساعد على ضمان مكونات بأن العراقيين يكون القدرة اللازمة للاستمرار في برامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بعد ان انتهاءها.

الاستجابة

ان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية مستمرة بنشاط في عملية تشكيل السياسات والتخطيط في الحكومة. حيث ارسيت اسس سياسة الاصلاح، وسوف يبدأ الحوار على سياسة اصلاح بصورة فعالة ونشطة بعد ان تستلم الحكومة الدستورية مهامها.

الشفافيه والمسائلة

ان نهج البعثة لمكافحة الفساد تتبع عن كثب استراتيجيه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. كما في جميع المعاملات الدولية تتبع بالمعايير والانظمه التي تكفل الشفافيه والمسائلة. ان تطور الاستراتيجيه خلال السنوات الثلاث المقبلة ، وسيولى اهتمام أكبر لبناء القدرات والاصلاح المؤسسي وهي عناصر اساسية في اطار الوكالة لمكافحة الفساد.

ان استراتيجية الوكالة لمكافحة الفساد تقترح ايضا الى اتباع نهج متعدد القطاعات لحل المشكلة. في استراتيجية الوكالة سوف تتضمن التالي :

- دعم المجتمع المدني والاعلام ، تزويد الشعب العراقي بأدوات تعزيز الطلب على المسائلة والشفافيه والمطالبة بالاصلاح المؤسسي.

• انشاء الشفافية الاساسية و المعايير المسائلة من خلال ادخال نظام الادارة المالية في المؤسسات الحكومية واستمرار اصلاح النظام المصرفي وتشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، وتشجيع الجمعيات التجارية وتعزيز مؤسسات الرقابة.

• تحسين العملية الديمقراطية من خلال التدريب المستمر ودعم الانتخابات ، وتدريب البرلمانيين.

• تشجيع المنافسة عن طريق الخصمه ، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتشجيع الجمعيات التجارية.

ان العناصر الاخرى في مكافحة الفساد والتي تشمل الوكالات الامريكية الأخرى والمناخين الدوليين في مواجهة الفساد من خلال التعليم العام. والتي تتضمن دعم نمو مجتمع مدني نابض بالحياة ، وتنمية هذه البرامج سيساعد على زيادة الوعي العام ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني مراقبة حكوميه. وقد ساعدت هذه البرامج في انشاء المرصد الاعلامي حشد التأييد، وحملات التوعية المحلية ابتداء من النشاطات الثقافية الى وانتهاء ببرامج الاذاعة والتلفزيون.

التحالف الانمائي العالمي

ان نشاطات التحالف الانمائي العالمي سيعزز برامج حكومة الولايات المتحدة في اعادة اعمار العراق . ان الشراكات بين القطاعين العام والخاص سوف تضمن التاليك

• اتاحة الفرصة للشركاء من القطاع الخاص في العراق على المدى الطويل للمشاركة في تثبيت البلد ومعالجة قضايا التنمية المستدامة من خلال توجه الوكالة الامريكية للتنمية الدولية خبراتها في شراكة مباشرة مع العراقيين. ان هذه القضايا تشمل تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية والنمو الاقتصادي ، والحكم والتعليم والصحة.

• موارد اضافية (مالية وبشرية) بعد هذه الموجة من خلال القطاع العام.

• المساهمة في إيجاد قطاع خاص قوي بالسماح للشركات بتطوير سريع لانشاء الشبكات و زيادة المهارات ، وبناء شراكات مع العراقيين ، ودمج العراق في حوار الاقتصاد العالمي.